OO=يونيوـحزيران=OMMM
رقم الوثيقة: AFR 51/045/2000
بيان صحفي رقم: NOO

سيراليون

مطلوب عدالة حقيقية

أكدت اليوم منظمة العفو الدولية على ضرورة مراعاة العدالة الحقيقية في أية محاكمة يقدم لها منتهكو حقوق الإنسان في سيراليون، وأن يتم ذلك في إطار إجراءات يعول على مصداقيتها.

ولكن الاختصاصات القضائية والتكوين والوظائف التي اقترحتها حكومة سيراليون في الأسبوع الماضي على الأمين العام للأمم المتحدة، بالنسبة للمحكمة المزمع تشكيلها لهذا الغرض، لا تفي بمطلب تقديم جميع المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة.

وفي الوقت الراهن، ينظر مجلس الأمن مشروع قرارات بشأن سيراليون من بينها قضية الإفلات من العقاب.

وقالت المنظمة: إن مجلس الأمن لا ينبغي أن يتقاعس من جديد عن معالجة قضية المساءلة الفعالة عن الانتهاكات التي تعرضت لها حقوق الإنسان في سيراليون."

وأضافت المنظمة قائلة: "إن مما يدعو للقلق بشدة أن المقترح المذكور يقصر المحاكمة على أعضاء "الجبهة المتحدة الثورية، وبذا تجاهل وجود أطراف أخرى في الصراع مسؤولة عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وبعض تلك الأطراف متصل الآن بالحكومة."

وعلاوة على ذلك، فالمقترح يرمي إلى قصر الملاحقة القضائية على عدد قليل نسبياً من أعضاء "الجبهة المتحدة الثورية". ورغم أن الجماعة المذكورة مسؤولة عن ارتكاب انتهاكات منظمة على نطاق واسع على مدار سنوات الصراع المسلح الداخلي التسع، إلا أن جنود "المجلس الثوري للقوات المسلحة" والجيش السيراليوني وأفراد الميليشيا المدنية وقوات الدفاع الشعبي كانوا كلهم مسؤولين عن ارتكاب فظائع في سيراليون.

وقالت المنظمة: "إن الغالبية العظمى من آلاف حالات القتل العمد والتعسفي والاغتصاب وغيره من أشكال الاعتداءات الجنسية وبتر الأطراف والاختطاف التي وقعت إبان غارة المتمردين على فري تاون في يناير/كانون الثاني NVVV كانت من فعل جنود "المجلس الثوري للقوات المسلحة"، ومع هذا فلن يخضع أي منهم للمساءلة."

ويبدو أن العفو العام الشامل الذي نصت عليه اتفاقية السلام التي وقّعت في ليومي في يوليو/تموز NVVV لم يعد سارياً على قوات "الجبهة الثورية المتحدة"، ولكن الأطراف الأخرى مازالت تتمتع بالحصانة من المحاكمة في سيراليون.

ولا مناص من تقديم جميع المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة، إذا كنا نود معالجة قضية الإفلات من العقاب بشكل فعال في سيراليون، إذ لا يجب أن يكون هناك انتقاء في تطبيق العدالة.

وقد دأبت منظمة العفو الدولية على تأييد مقترحات مفوض الأمم المتحدة السامي التي دعا فيها إلى تأسيس لجنة تحقيق دولية تبحث الانتهاكات التي ارتكبتها جميع الأطراف خلال الصراع.

وقالت المنظمة: "إن هذا التحقيق مازال مطلوباً من أجل استقصاء الانتهاكات التي ارتكبت إبان الصراع استقصاءً صحيحاً والوصول إلى الحقيقية في كل من هذه الانتهاكات."

والقانون الدولي يجرم الاعتداءات التي ارتكبت إبان الصراع، ومن بينها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ولكن هذه الجرائم غير منصوص عليها في التشريع الوطني الراهن. ومن ثم، ينبغي أن تكون للمحكمة التي ستحاكم الأشخاص المزعوم أنهم ارتكبوا هذه الفظائع ولاية قضائية تتيح لها محاكمة المتهمين وفق أحكام القانون الدولي.

ورغم أن المحكمة المقترحة سوف تشكل من مدعين وقضاة وطنيين ودوليين على السواء، لكنها مازالت تحتفظ لحكومة سيراليون بسلطة كبيرة. إن فداحة الانتهاكات التي تعرضت لها حقوق الإنسان إبان الصراع المسلح تتطلب محكمة تطمئن إلى مصداقيتها جميع الأطراف. ولذا، يتعين أن تتمتع بالاستقلال التام والحيدة الكاملة وأن توفر جميع الضمانات الأخرى للمحاكمة العادلة وفقاً للمعايير الدولية.

وقد أصرت منظمة العفو الدولية مراراً على ضرورة أن تستبعد أية محكمة عقوبة الإعدام من أحكامها، ولكن النظام الأساسي لمحكمة سيراليون مازال ينص على تلك العقوبة.